

لماذا يجب أن تعددية الأطراف تعيد تعددية الأطراف تشكيل العالم بعد جائحة كوفيد-19

قائمة المحتويات

- مقدمة - ماري روبنسون، رئيسة منظمة "مجموعة الحكماء"
- الملخص التنفيذي والدعوة إلى العمل
- المكاسب التاريخية والتحديات المعاصرة
- التهديد الذي يواجه تعددية الأطراف
- تراجع الإيمان بالعولمة
- أهمية تعددية الأطراف:
- منع الصراعات
- مجابهة التهديدات العامة
- الحفاظ على استدامة الكوكب
- تعزيز المجتمع المدني وحقوق الإنسان
- مستقبل تعددية الأطراف

مقدمة

لا تعترف جائحة كوفيد-19 بالحدود ولا تعطي أي اعتبار للسيادة الوطنية. اكتسحت الجائحة العالم أجمع منذ بداية 2020، مخلفة ورائها آثاراً مدمرة؛ ويتمثل أول هذه الآثار وأكثرها فداحة في خسائر الأرواح، كما امتدت أيضاً لتشمل النمو الاقتصادي والزخم السياسي وانعدام المساواة الاجتماعية.

تحتاج الأزمة التي تحل بالعالم إلى استجابة عالمية. ضرب الفيروس ضربته في وقت كان النظام متعدد الأطراف يتعرض بالفعل لهجوم متواصل ومستهدف. وقد ضاعف هذا الهجوم من صعوبة موقف القادة والمؤسسات وقدرتهم على الاستجابة بشكل فاعل والحفاظ على الأرواح.

تعتبر النزعة القومية الضيقة بمثابة خيانة لمصالح الناس التي تزعم أنها تدافع عنها. لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن مدى هشاشة وتشابك عالمنا الذي ينزع إلى العولمة، كما بينت مكن ضعفنا المشترك أمام الصدمات الخارجية.

لن يتم التغلب على الفيروس ما لم تتعاون الدول معاً وتحشد مواردها وخبراتها من أجل تعزيز الأنظمة الصحية ودعم العمل الحيوي لمنظمة الصحة العالمية والتشجيع على نشر روح التضامن بين الجميع.

أدى انتشار جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم حالات انعدام المساواة إبراز مدى التداخل بين الفقر والتمييز الجنسي والعنصري والتهميش والإعاقة. وفي الوقت ذاته، لوحظ أن البلدان التي تخضع لحكوماتها لقيادة نسائية قد تعاملت مع انتشار الفيروس بشكل أفضل، وأن الوظائف التي تم الإعلان عن الحاجة إليها أثناء الجائحة - والتي شملت الرعاية الصحية والاجتماعية وحتى الخدمات منخفضة الأجر - أغلب شاغليها من الإناث.

من الضروري في مرحلة الخروج من هذه الأزمة و"إعادة البناء على نحو أفضل" أن تتوافق إجراءات التعافي مع "أجندة التنمية المستدامة لعام 2030" و"اتفاق باريس بشأن تغير المناخ"، وأن يُراعى في هذه الإجراءات الالتزام بالمساواة بين الجنسين ومراعاة التكافؤ عند اتخاذ القرارات.

يُعد النظام المتعدد الفعال القائم على قواعد ثابتة بمثابة وثيقة التأمين العالمية القادرة على مواجهة التهديدات الوجودية الناشئة عن الجوائح وتغير المناخ والأسلحة النووية، وقد أدركنا الآن مدى فداحة الإخفاق في توفير تغطية شاملة.

في العام الحالي الذي يشهد الذكرى 75 لتأسيس الأمم المتحدة، يجب أن يتكاتف القادة والمواطنون على مستوى العالم على حدٍ سواء للتأكيد على القيم المذكورة في ميثاقها والتعهد بتحمل مسؤولياتهم المشتركة.

إن شبكة العهود والمؤسسات الدولية التي تم الاتفاق عليها وإنشائها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تأتي الأمم المتحدة في صميمها، قد أثبتت أنها أبعد ما تكون عن الشكل المثالي المرجو منها. رغم ذلك، يجب أن نذكر أنها قد دعمت بشكل حازم السعي من أجل تحقيق السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان، علاوة على التحسينات الاقتصادية والاجتماعية التي تم إنجازها في جميع أنحاء العالم على مدار أكثر من سبعة عقود.

ولكن في السنوات الأخيرة تعرض دور الأمم المتحدة للإضعاف المتعمد - بصفتها القوة العظمى التي تقود العالم والتي تعتبرها الدول حتى الآن الضامن الرئيسي لتطبيق النظام العالمي القائم على قواعد محددة - وذلك على جبهات متعددة: بدايةً من قضايا تغير المناخ والحد من انتشار الأسلحة النووية وصولاً إلى احترام حقوق الإنسان والتجارة الحرة والأمن الصحي.

على العكس من ذلك، تصب تعددية الأطراف الفعالة في المصلحة الوطنية لجميع البلدان بغض النظر عن حجمها أو قوتها. فالتعاون من خلال آليات متفق عليها دولياً أقل تكلفة ويمكن الوثوق به بدرجة أكبر من استخدام مبدأ القوة الأحادية.

إن الإجراءات التي تضعف تعددية الأطراف هدامة في حد ذاتها، كما أنها تقوي شوكة القادة الآخرين وتحرضهم على تبني توجهات انعزالية وميول للنزعة القومية. لقد شاهدنا بالفعل أمثلة لقادة يستغلون أزمة كوفيد-19 لإضعاف الضمانات الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان متنوعة شملت المجر وإسرائيل والفلبين.

لا يقتصر تأثير هذه الإجراءات على عرقلة الاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد-19 فقط، ولكنها تصعب أيضًا مهمة المجتمع العالمي وقدرته على مجابهة التهديدات الوجودية مجابهة جماعية والتي ستستمر حتى بعد انقضاء هذه الجائحة، وهي التهديدات المتمثلة في تغير المناخ وانتشار الأسلحة النووية.

تستدعي الشهور والسنوات العصيبة القادمة وجود قيادات ذات عزيمة ومبدأ. ليست تعددية الأطراف مجرد خيار ولكنها مسار حتمي للتعافي من آثار الأزمة بشكل مستدام وعادل يضمن الحفاظ على البيئة.

تكشف الأزمة الراهنة عن حقائق أساسية عما يجب التحلي به لتكون إنسانًا، حقائق عن الحياة والموت ومشاركة حياتنا مع الآخرين. استطاع الشاعر الإيرلندي العظيم شيموس هيني التعبير بدقة عن هذه الحقائق في صياغته الجديدة لأساطير سوفوكليس اليونانية، وأعتقد أن هذه الروح التي تسود في شعره يمكن أن ترشدنا لتجاوز الصعوبات الراهنة وتقودنا إلى مستقبل أكثر عدالة وإشراقًا:

“So hope for a great sea-change
(تَبَيَّنْ إِذَا أَنْ وَجِهَ الْإِنْتِقَامِ الْمَظْلُومِ)
On the far side of revenge
(قَدْ يَنْقَلِبُ بِهِ الْحَالُ)
Believe that a further shore
(كَمَا الرُّسُو عَلَى الشَّوْاطِئِ الْبَعِيدَةِ)
Is reachable from here” (ليس ببعيد المنال.)

ماري روبنسون، مايو 2020

الملخص التنفيذي

عززت تعددية الأطراف واحترام النظام العالمي القائم على القواعد تحقيق السلام والأمن والصحة والرفاهية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم خلال الخمس وسبعين سنة الماضية. تجسد الأمم المتحدة هذه المبادئ وتظل جهة فاعلة لا يمكن الاستغناء عنها في مواجهة التهديدات الوجودية الراهنة الناجمة عن الجوائح وتغير المناخ وانتشار الأسلحة النووية.

لقد كشفت جائحة كوفيد-19 بمنتهى الوضوح عن مكامن الضعف وخطوط الصدع الموجودة في عالمنا المتشابك. إن الاستجابة الفعالة متعددة الأطراف وحدها هي القادرة على مجابهة الفيروس وحماية الأرواح وسبل العيش، لكن يتوقف ذلك على القادة الوطنيين الذين يُظهرون الإرادة السياسية المطلوبة ويتعاملون مع مواطنيهم بأمانة فيما يتعلق بحجم التحديات.

يجب أيضًا على جميع الدول اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز أنظمتها الصحية وحماية العاملين في القطاع الصحي وتوفير الرعاية الضرورية لجميع الأفراد التي يحتاجون إليها في المجتمع، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفًا كاللاجئين والمهاجرين وكبار السن وذوي الإعاقة. أما بالنسبة للدول المتقدمة، تمتد هذه المسؤولية لتشمل دعم الدول الأكثر فقرًا من خلال المساعدات الإنسانية وتخفيف عبء الديون وتقديم المشورة السياسية عبر آليات الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والبنك الدولي والمنتدى الدولي الأخرى.

التعافي الناجح لا بد أن يعالج انعدام المساواة المستحکم في الأنظمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والتي أبرزتها الجائحة، وبالأخص التمييز والتحيز الذي يتم ممارستهما ضد النساء حتى الآن. يجب إشراك جميع فئات المجتمع في خطط الاستجابة الوطنية بما يتفق مع الشعار العالمي السائد لأهداف التنمية المستدامة المتمثل في "عدم ترك يتخلف عن خلف الركب". يجب استخلاص الدروس من تجربة القيادات النسائية الديمقراطية الناجحة أثناء الأزمة وأن يأخذ أقرانهن تلك التجارب في الاعتبار بغض النظر عن النوع.

في زمن تتزايد فيه النزعات القومية والشعبوية والميل إلى الانعزالية، من السهل جدًا على القادة والمواطنين اللجوء بدلًا من ذلك إلى ما يبدو وكأنه حلول بسيطة أو تقديم ضحايا بديلة. يجعل ذلك من الضرورة في جميع الأحوال الدفاع النظام متعدد الأطراف ومؤازرته. تحتاج الأمم إلى الإقرار بأن تعددية الأطراف الفعالة تصب بشكل عام في مصلحتها بغض النظر عن حجمها أو قوتها، حيث توفر المساندة والحماية للضعفاء وتتميز بأنها أقل تكلفة، كما تعد وسيلة يمكن أن تعتمد عليها الدول القوية بدرجة أكبر للتأثير على الاتجاهات السائدة في العالم. يجب أن تضمن جميع الدول حصول نظام التعددية على التمويل والموارد والاحترام الكافي كي يؤدي عمله بكفاءة على النحو المرجو منه وبالتناغم مع حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

كما يجب على الدول التي اتخذت إجراءات تقييدية غير عادية لمواجهة انتشار كوفيد-19، والتي شملت إغلاق الحدود وتقليل حرية التنقل والتجمع وعمليات إيقاف النشاط الاقتصادي، التأكد من أن السياسات التي تتبعها لا تؤدي إلى تعييب أو حجب الضمانات الديمقراطية والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون الدولي. يجب أن يظل "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" حجر الزاوية الأساسي للنظام الدولي والدليل الذي يقود الاستجابات الوطنية لهذه الأزمة.

يشهد عام 2020 الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة ونهاية الحرب العالمية الثانية. يجب أن تكون هذه المناسبة فرصة للتأمل في إنجازات نظام التعددية وإعادة التأكيد على الالتزام بالقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والعمل على تعزيز المؤسسات الحالية لمواكبة التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

يتطلب ذلك وجود قيادة فعالة قادرة على تحمل المسؤولية. يجب على الدول الأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة استحضار كلمات ونستون تشرشل، قائد المملكة المتحدة أثناء الحرب والذي أصبح مناصرًا قويًا لنظام تعددية الأطراف في فترة ما بعد انتهاء الحرب. فأثناء كلمته التي ألقاها عام 1946 عندما كانت المنظمة ما زالت في مهدها، أعلن تشرشل:

"يجب أن نتأكد من أن عملها مثمر وأنها حقيقة وليست كيانًا وهميًا، وأنها قوة تنفيذية وليست مجرد ريب من الكلمات، وأنها معبد حقيقي للسلام يُمكن في يوم من الأيام تعليق دروع العديد من البلدان بداخله، وأنها ليست مجرد غرفة قيادة في برج بابل".

كان حديث تشرشل في مستهل الحرب الباردة عندما قسم الستار الحديدي أوروبا، وأدى سباق القوى العظمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى إشعال سباقات التسلح باهظة الثمن والحروب بالوكالة المدمرة بين دول العالم النامية، كل ذلك أعاق التنمية الاقتصادية وزاد من المخاطر في جميع أنحاء العالم. أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى انتهاء الحرب الباردة وظهور تطلعات استعلائية تنذر بالوصول إلى "نهاية التاريخ" و"عالم جديد أحادي القطب" يتفق فيه العالم أجمع على سيادة الديمقراطية الليبرالية والتجارة الحرة.

مما لا شك فيه أن العالم قد أحرز تقدمًا كبيرًا في توحيد القواعد والمؤسسات الديمقراطية في مناطق كثيرة حول العالم تشمل قارة أفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية على مدار الثلاثين سنة الماضية. عززت مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) من فعاليتها، وساعدت على تقليل الحواجز التجارية ووضعت معايير عامة فعالة لوضع اللوائح التي تحمي حقوق المستهلكين والمواطنين.

تُعد أيضًا منظمة التجارة العالمية (WTO) والجهة السابقة لها "مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" من أمثلة المؤسسات الفعالة متعددة الأطراف. اعتمدت الزيادات التي حققتها التجارة العالمية خلال العقود الأخيرة على النهج المبني على القواعد التي وضعتها هذه المؤسسات ومارستها.

كما ساعدت العولمة الاقتصادية على النهوض بحياة ملايين من البشر على نطاق أوسع لإخراجهم من دائرة الفقر بعد اندماج بلدان مثل الصين والهند بدرجة أكبر في النظام الاقتصادي العالمي، مما زاد من المستهلكين وأسواق التصدير، كما ساهم في توسيع نطاق تبادل الأفكار والخبرات على مستوى العالم من خلال التعاون الأكاديمي وبين الحكومات. وبغض النظر عن أثر جائحة كوفيد-19 على المدى البعيد، فإن النمو الذي طرأ على التطور الاقتصادي والإبداع في "بلدان الشرق والجنوب على مستوى العالم" (مثل شرق أوروبا والهند وأمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا) من المستبعد أن يتراجع.

في الوقت ذاته، أخفق بعض الساسة الوطنيين في إدارة أو توضيح الأثر المحلي للعولمة الاقتصادية، ولا سيما ما يتعلق بتعهيد الوظائف الصناعية التقليدية من بلدان الشمال إلى العالم النامي، الأمر الذي نجم عنه ظهور جيوب للبطالة الحادة والتهميش والاعتزاز السياسي.

يستغل القوميون والانعزاليون والشعوبيون حاليًا هذه المخاوف وحالات الغضب والاستياء لتأمين مواقعهم في السلطة والعمل على حل النظام الدولي القائم. إن تصورهم لمعايير الجغرافيا السياسية على أنها لعبة صفرية النتيجة البقاء فيها للأقوى ثبت خطأه بالكامل من خلال المثل العليا للأمم المتحدة، ولا يمكن أن يؤدي هذا التصور إلى استجابات فعالة للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. لقد كشفت الجائحة عن الأساليب المتهورة والمتعجرفة في التعامل مع الحقائق العلمية، مما أسفر عن عواقب وخيمة ستستمر آثارها على المدى البعيد. هذا ما يدفعنا إلى التأكيد مجددًا على أهمية تعددية الأطراف بكل جرأة واعتزاز وحماس.

الدعوات الموجهة إلى قادة العالم للعمل

- (a) إعادة الالتزام الواضح والقاطع والحازم بالقيم والمسؤوليات المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة والتي تتمثل في "إنقاذ العالم من ويلات الحرب"
- (b) مضاعفة الجهود لضمان قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ الواجبات المنوطة بها بصفتها "مركز مواهمة الإجراءات التي تتخذها الأمم" كوسيلة لحل المشكلات الأكثر إلحاحًا على مستوى العالم بأسلوب جماعي.
- (c) العمل الحاسم والمتواصل والدعم المالي لتعزيز أنظمة الصحة العالمية، بما يتضمن القدرة على الصمود والتعافي والتخطيط بعيد المدى على المستوى العالمي بما يتماشى مع توصيات "المجلس العالمي لرصد التأهب".
- (d) زيادة الطموح متعدد الأطراف بشأن العمل المناخي، وعمليات تقليل الانبعاثات وتمويل الانتقال المستدام والعدل إلى اقتصاد خال من الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2050.
- (e) بذل الجهود العالمية المتواصلة لحشد المواطنين والمجتمع المدني والشركات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان مستقبل أكثر عدلًا للبشرية.

المكاسب التاريخية والتحديات المعاصرة

يواجه العالم في الوقت الحالي عددًا لا حصر له من التهديدات العالمية بالغة الخطورة، بما فيها تلك المتعلقة بالأمراض الوبائية وتغير المناخ والصراع النووي وانتشار الأسلحة النووية. تشمل المشاكل الملحة الأخرى تحركات المهاجرين واللجوء الجماعية الناجمة عن عدم الاستقرار والصراعات، وكذلك التهديد الذي يفرضه الإرهاب. لا يمكن لدول تعمل بمفردها أن تتغلب على هذه المشكلات، مهما كانت قوتها. يطالب الجميع بالتعاون متعدد الأطراف.

يظل عدم المساواة بسبب النوع وصمة مستديمة في جبين البشرية تعيق الوصول إلى استجابات فعالة لكل هذه التهديدات. يشكل عدم المساواة في حد ذاته تهديدًا للكرامة البشرية وحسن الإدارة والنمو الاقتصادي. إن إسقاط نصف تعداد سكان العالم من الاعتبار يُعد كارثة محققة وتجاهل متعمد لما قدمته المرأة من مساهمات جمة بالغة الأهمية من أجل حرية البشرية والتنمية عبر القرون. يجب الاستماع لصوت المرأة النساء في أي نقاش يتناول مستقبل تعددية الأطراف إذا توفرت نية عدم تكرار الإخفاقات وحالات الإهمال التي وقعت في الماضي.

كشفت جائحة كوفيد-19 عن الطبيعة المتشابكة للمخاطر التي تحيط بالعالم، وإلى أي مدى يمكن حتى للأنظمة الصحية المزودة بموارد جيدة أن تنهار بسرعة عند وقوع الأزمة. إن التعاون الفعال متعدد الأطراف الرامي إلى الحد من المخاطر أفضل دائمًا من محاولة تخفيف أثر الأزمات الكارثية بعد حدوثها. خير مثال على ذلك "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (NPT) التي نجحت على نطاق واسع في الحد من انتشار الأسلحة النووية على مدار الخمسين سنة الماضية.

المكاسب التي حققتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تقليل المخاطر النووية أو التي جنحتها منظمة الصحة العالمية من مكافحة المرض الوبائي يجب عدم اعتبارها أمرًا مسلم به على الإطلاق، حتى وإن كانت الفوائد المتحققة غير ملموسة في الأحوال العادية. ولكن في كثير من الأحيان قوضت بعض البلدان الكبرى خلال السنوات الأخيرة عددًا كبيرًا من أوجه الحماية العالمية المذكورة سعيًا لتنفيذ خطط عمل وطنية ذاتية أو قصيرة المدى. يشمل هذا الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول التي لديها أسلحة نووية والتي تتعارض مع روح التزاماتهم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في السعي إلى نزع السلاح النووي. تمثل هذه الإجراءات خطرًا قائمًا وتعرضنا في النهاية لعواقب مدمرة تهدد مستقبل البشرية.

تستند تعددية الأطراف على حاجة البلدان التي لديها وجهات نظر متنوعة إلى التفاوض وتقديم تنازلات للوصول إلى أرضية مشتركة. ورغم أهمية التفاصيل الدقيقة للقواعد والاتفاقات والمؤسسات الدولية، فإنها في النهاية تنفرد من الحاجة الشاملة إلى وجود منديات للحوار وقواعد ولوائح دولية متفق عليها، والتي تهتم معظم البلدان القوية وتتعهد بالالتزام بها. تساهم هذه الاتفاقيات في زيادة استقرار العالم ازدهاره وتعزيز إمكانية التنبؤ بتغيراته.

كما تصب هذه الاتفاقيات بوضوح في مصلحة الأمم الصغرى التي ستستفيد من وجود قواعد ومؤسسات دولية متفق عليها يمكن لهم توصيل آرائهم من خلالها. كما تصب أيضًا في مصلحة البلدان القوية من خلال تمكينهم من التأثير على النظام الدولي دون اللجوء إلى العديد من الاستعراضات الأحادية لقدرتهم الاقتصادية والعسكرية. عادة ما تكون هذه الإجراءات الأحادية مكلفة وذات أثر محدود ومؤقت.

قدم نظام التعددية الذي ظهر بعد عام 1945 فوائد عامة وبارزة للبشرية. كما قدمت الاتفاقيات الدولية مساهمات ضخمة لتعزيز الاستقرار العالمي وإمكانية التنبؤ بأية تغيرات، وقد شملت تلك المساهمات تيسير التوسط في النزاعات بين الأمم وتسهيل التجارة بين البلدان وتعزيز التنمية الاقتصادية، وصولًا إلى تأسيس قواعد الإدارة المشتركة للمحيطات.

غالبًا ما يرى البعض قيمة نظام التعددية المتعارف عليه حاليًا على أنها أمر عادي. يرى البعض أحيانًا أن الإنجازات المبهرة التي تحققت في مجال الصحة العامة من خلال القضاء على الجدري والقضاء تقريبًا على شلل الأطفال في العقود الأخيرة، بالإضافة إلى التقدم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أنه أمر حتمي نتيجة التطور البشري. رغم ذلك، كان من الصعب للغاية تحقيق هذه المكاسب دون التنسيق الدولي بين مؤسسات مثل منظمة الصحة العالمية. تعكس جهود التنسيق لمكافحة جائحة كوفيد-19 في عام 2020 مرة أخرى مدى أهمية التعاون متعدد الأطراف والثقة المتبادلة والشفافية من أجل حماية الصحة العامة على مستوى العالم. يجب الدفاع بكل قوة عن استقلالية منظمة الصحة العالمية وقدرتها على التصرف دون خوف أو محاباة أمام الدول الأعضاء وذلك لخدمة الصحة العامة وحسن الإدارة على الصعيد العالمي.

بالنسبة لمجمل النجاحات التي حققها نظام التعددية، ثمة أمر آخر جدير بالاعتبار، وهو مدى فعالية هذا النظام، باستثناء إخفاقات الحكومات في دعم المؤسسات الدولية والالتزام بالتكليفات المتفق عليها. لم تتصرف الدول الأعضاء - وبالأخص الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن - في أغلب الأحيان بطريقة تعزز من فعالية منظمة الأمم المتحدة. ينعكس إخفاق مجلس الأمن في الاتفاق على استجابة جماعية لجائحة كوفيد-19 - في تعارض صارخ مع قيادة المجلس التي ظهرت أثناء أزمة إيولا في غرب أفريقيا - مدى فداحة الانقسامات الحالية.

كما يقدم الصراع المأساوي في سوريا خير مثال على ذلك بعد أن اختارت قوى رئيسية متعددة التدخل نيابةً عن أطراف مختلفة في الصراع، بدلاً من العمل من خلال مجلس الأمن لتشجيع أطراف الصراع على الوصول إلى حل سلمي. ترددت أصداء عواقب هذا الفشل في جميع أنحاء العالم. تعرض المدنيون السوريون لأكبر قدر من المعاناة: فقد قُتل مئات الآلاف منهم ونزح نصف سكان البلد. كما أدت الأعمال الوحشية التي تُمارس في هذا البلد إلى تدفق موجات من اللاجئين وتقوية شبكات الإرهاب وتقويض مصداقية المجتمع الدولي والتشكيك في قدرته على الحفاظ على السلم والأمن.

بصورة أكبر وأكثر مأساوية، يمكن التماس مدى أهمية التعاون متعدد الأطراف في أغلب الأحيان عند توقف هذا التعاون؛ فالغياب النسبي لجهات إقليمية متعددة الأطراف وذات المصداقية وفاعلة خلال السنوات الأخيرة هو سبب واحد من أسباب تلك التوترات والصراعات وحالات عدم الاستقرار المستمرة التي تضرب منطقة في الشرق الأوسط.

لقد لعبت تعددية الأطراف دورًا حيويًا في ترسيخ المساواة بين الجنسين في القواعد الدولية. تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1979 وصدقت عليها 189 دولة من الدول الأعضاء، أداة قيّمة لمحاسبة الحكومات على الالتزام بمسؤولياتها والتأكيد على عمومية حقوق النساء حتى في ظل إحراز تقدم ضئيل على نحو مخيب للآمال في عدد كبير من البلدان. كما يُعد إعلان بكين الخاص بحقوق المرأة وقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن من الإنجازات البارزة لمبدأ التعددية، والذي يجب الدفاع عنه ضد التوجهات والسياسات التمييزية المتزايدة.

التهديد الذي يواجه تعددية الأطراف

يتعرض مبدأ تعددية الأطراف لتهديدات خطيرة في الوقت الحالي. تهدد الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي على المدى البعيد من آثارها بتقويض التضامن الدولي، كما أثارت تلك الجائحة تساؤلات حول الأنظمة العالمية المتشابكة للتجارة وحرية التنقل ذات الصلة والتي كان تعتبر غالبًا أمرًا بديهيًا في فترة ما بعد الحرب الباردة. وعلى نحو أعم، شهد العقد الماضي أيضًا انخفاضًا حادًا في الثقة بمدى فعالية الحلول الدولية (والذي يُعزى جزء منه إلى أثر الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عامي 2007 و2008) وقدرة التعاون متعدد الأطراف على مواجهة التحديات المعاصرة، الأمر الذي صاحبه وجود رغبة متزايدة لدى حكومات معينة لتقويض المؤسسات الدولية تقويصًا فعليًا. على النقيض من ذلك، يأتي هذا الأمر على وجه التحديد في وقت تتعاطم فيه الحاجة إلى التعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى في مواجهة عدد متزايد دائمًا من "المشكلات بدون جوازات"، على حد وصف الرئيس السابق لمجموعة الحكماء كوفي أنان.

وبالنسبة للسلم والأمن، أدى حماس بعض الحكومات الغربية وسعيها لتغيير الأنظمة الحاكمة عن طريق التدخلات العسكرية بعيدًا عن رعاية الأمم المتحدة، الأمر الذي حدث بصورة لافتة للنظر في العراق عام 2003 وبدرجة أقل في ليبيا عام 2011، إلى تعميق عدم الثقة بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (P5). ساهم ذلك في عدم رغبة بعض الأعضاء الخمسة الدائمين في منح المجتمع الدولي الأدوات التي يحتاج إليها لتقليل الصراعات وحلها. وبدلاً من العمل لإيجاد الحلول، حالت تلك الحكومات دون إصدار قرارات لحل الصراعات بدايةً من سوريا وحتى جنوب السودان، حتى عند ظهور حاجة ماسة لإيقاف الفظائع الجماعية التي يتم ارتكابها. تضاعفت المشكلة بسبب الرغبة المتزايدة لبلدان معينة من الأعضاء الخمسة الدائمين في تبني مواقف تعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، على سبيل المثال من خلال المساهمة في أو الإقرار باحتلال إقليمي ناجم عن غزو عسكري كما حدث في جمهورية القرم أو في مرتفعات الجولان. يبدو أن اقتراحات الولايات المتحدة، التي قدمتها عام 2020 لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، تتبنى بل وتشجع ضم إسرائيل مزيد من الأراضي المحتلة، الأمر الذي يعتبر انتهاكًا لأحكام القانون الدولي الراسخة.

مما يثير القلق أيضًا التراجع عن الالتزام بالتعاون الدولي في مجال التهديد بوقوع صراع نووي. تبذل الدول الأعضاء الخمسة الدائمون بشكل متزايد جهدًا ضئيلًا لا يتجاوز مجرد الكلام تجاه التزاماتهم المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل السعي لنزع السلاح بحسن نية، بينما تنفذ في الوقت ذاته برامج التحديث النووي

المكلفة والتي تتضمن صيانة الترسانات النووية لعدد من العقود القادمة. كان إلغاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى عام 2019 أحد الأمثلة المزعجة على تزايد اللجوء إلى استراتيجية حافة الهاوية في الشأن النووي. كما كان رفض بعض الأعضاء الخمسة الدائمين الالتزام بمبادئ إعلان ريجان-جورباتشوف الصادر عام 1987 والذي ذكر عبارة مفادها أنه "لا يمكن تحقيق النصر عند نشوب حرب نووية، ولا يجب التفكير أبداً في خوضها" أمراً مثيراً للقلق ويعكس بصفة خاصة تناقض القصد المشترك بين القوى النووية المتمثل في القضاء على التهديد الوجودي للبشرية.

يمكن كذلك التماس قصور بالقصد المشترك في مسألة تغير المناخ، وذلك رغم سريان اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ورغم قرار الولايات المتحدة المؤسف بالانسحاب من اتفاق باريس، تظل الالتزامات التي تتعهد الحكومات بها من خلال المساهمات المقررة المحددة وطنياً (NDC) غير كافية لمجابهة تهديد المناخ المُلح والاحتفاظ بمتوسط الارتفاع العالمي في درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية. يخفق عدد كبير من الحكومات في تلبية حتى الالتزامات الطوعية الأكثر تواضعاً، والتي تعهدوا بها بموجب اتفاق باريس من أجل تقليل صافي الانبعاثات الكربونية. تهدد جائحة كوفيد-19 بتفاقم هذا الموقف إذا لم تلتزم البلدان بإجراءات تعافي تتسم بالصمود والوعي المناخي، واستمرت في سعيها لتحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة المدى من خلال تخفيف القيود البيئية ومواصلة الاستثمار في إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري.

تعرض نظام التجارة متعدد الأطراف أيضاً لهجوم شديد في السنوات الأخيرة بسبب ازدياد تبني أيديولوجيات تدابير حماية الإنتاج الوطني وتشكيك حكومات معينة في مدى الرغبة في وجود نظام دولي قائم على القواعد من أجل إدارة التجارة العالمية. كان الصراع بين الولايات المتحدة والصين أبرز مظاهر ذلك وأكثرها ضرراً على الاقتصاد، ولكن أدت عدم رغبة الحكومات في تقديم تنازلات تتعلق بمصالحها الوطنية الضيقة إلى إعاقة التعاون العالمي في مجال التجارة لفترات زمنية أطول، الأمر الذي ظهر بوضوح في فشل "جولة الدوحة الإنمائية" الخاصة بالمحادثات التجارية طوال العقد الماضي. كان لقرار الولايات المتحدة بمنع تعيين قضاة جدد في هيئة الاستئناف بمنظمة التجارة العالمية، والذي أدى إلى منع هيئة الاستئناف من العمل منذ ديسمبر 2019، انعكاسات كبيرة على تقويض التعاون التجاري على مستوى العالم. كما أدت جائحة كوفيد-19 كذلك إلى تعجيل عدد كبير من الدول بتطبيق تدابير الحماية، على سبيل المثال من خلال فرض حظر على عمليات تصدير المعدات الطبية، مما قلل من الاستجابة العالمية للجائحة.

رغم ذلك، ظل هناك إمكانية حماية بعض الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في مواجهة ضغوط تدابير الحماية. حقق اتفاق التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية (NAFTA) والذي عُقد بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا علم 1994 فوائد للصناعة والعمال والمستهلكين في الولايات المتحدة بالإضافة إلى جيرانها في الشمال والجنوب. ورغم قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من اتفاق التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية (NAFTA) فإن "اتفاقية الولايات المتحدة-المكسيك-كندا" (USMCA) لعام 2018 التي تم إعادة التفاوض عليها تحتفظ بالنود الرئيسية لسابقتها إلى حد كبير. يوضح ذلك إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية اللبقة أن تدافع عن مكاسب ومبادئ تعددية الأطراف، الأمر الذي ستكون هناك حاجة إليه بشكل أكبر خلال سعي العالم إلى التعافي من جائحة كوفيد-19، وفي الوقت ذاته، مجابهة بعض من المشاكل الرئيسية العالمية التي ستواجه البشرية في السنوات القادمة.

تراجع الإيمان بالعولمة

تتعدد وتتشابك أسباب تراجع التزام عدد كبير من الحكومات بالتعاون متعدد الأطراف. مما لا شك فيه أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 وآثارها السلبية لعبت دوراً في التقليل من ثقة العامة في العولمة الاقتصادية ولا سيما في الدول المتقدمة صناعياً من "بلدان الشمال" والتي تشعر فيها فئات الطبقة الوسطى ذات الثقل الانتخابي بأنها تعاني من الضغوط. في بعض الحالات، أصبح هذا الأمر يختلط في أذهان العامة بنظام تعددية الأطراف على نحو أعم، حيث قدم بعض القادة حلولاً وأحاديث بسيطة تتعلق باستعادة التفوق الوطني، بدلاً من التعامل مع الأسباب المعقدة المتشابكة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.

في الوقت ذاته، شهدت أجزاء عديدة من العالم وعلى وجه التحديد في آسيا نمواً اقتصادياً كبيراً في السنوات الأخيرة مستفيدة من الفرص التي ظهرت من خلال التعاون متعدد الأطراف في التجارة والعولمة. نتج عن ذلك تضاعف حجم الطبقة الوسطى على مستوى العالم، وتحسينات غير مسبوقه في معايير الحياة وتراجع كبير لمعدلات الفقر المدقع في عدد كبير من البلدان. ورغم أن التبعات طويلة المدى لجائحة كوفيد-19 غامضة إلى حد كبير، إلا أنها من المحتمل أن تتسبب في تراجع كبير في هذه المكاسب الاقتصادية التي تحققت.

كان التغيير التكنولوجي أحد أهم العوامل المشجعة على هذا الارتفاع في معايير المعيشة على مستوى العالم. إلا أن وتيرة التغيير وطبيعته في المستقبل سيكون لها عواقب وخيمة على العمال والمستهلكين والمواطنين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي، في حال عدم التعامل معه بطريقة مسؤولة، يضعف بدرجة كبيرة الثقة في النظام العالمي القائم على القواعد ومدى فعاليته. يكما يفرض أثر الذكاء الاصطناعي (AI) وأتمتة القوى العاملة تحديًا أكثر خطورة على المدى الطويل على مستقبل العمل في أجزاء كثيرة من العالم مقترنة بتلك التحديات المتعلقة بنقل الإنتاج إلى المصانع خارج البلاد أو المنافسة التجارية المتزايدة. يؤكد هذا الأمر الحاجة إلى التعاون العالمي لضمان أن تكون التطورات التكنولوجية في خدمة مصالح البشرية. مع ذلك، من السهل على القادة السياسيين إقناع الأفراد على الاعتقاد بأن وظائفهم قد سُرت منهم بطريقة ظالمة - سواء من قبل المهاجرين أو البلدان الأجنبية أو نخبة عالمية غير معلومة - وذلك بدلاً من الإقرار بأن التغيير التكنولوجي قد غيّر إلى حد كبير من طبيعة القوة العاملة وجعل عدد كبير من المهارات التي كانت لها أهميتها في السابق لم تعد ذات قيمة أو قد عفا عليها الزمن.

ثمة جهود كبيرة بُذلت لتقليل غسل الأموال من خلال آليات متعددة الأطراف مثل "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية". ورغم ذلك، ثمة حاجة أيضًا إلى قيام أطراف متعددة بمجهودات أكبر لمكافحة التجنب الضريبي ومواكبة الارتفاع في عدد الشركات والأعمال التجارية ذات الربحية العالية والتي تعتمد على التكنولوجيا ويمكن أن تنقل أرباحها بسهولة بغرض تجنب دفع الضرائب. تضعف هذه الممارسات من النسيج الاجتماعي كما أن لها أثرها سلبي على الالتزام بالقواعد المالية. تتمثل الطريقة الوحيدة لمجابهة هذه الممارسات في المزيد من التعاون بين الدول مثل إطار العمل الشامل الخاص بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين، من أجل مواجهة التجنب الضريبي وتحسين اتساق القواعد الضريبية الدولية.

سيكون التعاون الدولي ضروريًا، وبصفة خاصة في سياق جائزة كوفيد-19، للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي على المدى البعيد، وذلك لأن التعاون الاقتصادي الكلي غير الكافي بين الاقتصادات الأكبر في العالم كان سببًا بارزًا ومن العوامل التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية عام 2008. بدون تعاون اقتصادي مستدام يتم تنسيقه من خلال مجموعة من المؤسسات متعددة الأطراف، بما فيها مجموعة العشرين والمؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، فمن المحتمل أن يعاني التعافي العالمي طويل المدى من الجائحة عددًا كبيرًا من المشكلات ذاتها التي تلت الأزمة المالية.

نستنتج من ذلك بديهياً أن مزيد من التعاون متعدد الأطراف، بدلاً من تراجعها، يعد أمرًا ضروريًا للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي. عندما تمتلك بعض الشركات التجارية متعددة الأطراف، وعلى وجه الخصوص في قطاع التقنيات المتقدمة، قوة اقتصادية وتأثيرًا سياسيًا واضحًا يفوق بعض الدول الوطنية، فليس من المفاجئ أن نراهم يمارسوا ضغوطًا تستهدف الوصول إلى الحد الأدنى من متطلبات العمل التنظيمي. رغم ذلك، فإن الاقتصاد العالمي الذي يتسم بضعف الإدارة سيجني نتائج سيئة على المدى الطويل، بغض النظر عن الفوائد المتحققة على المدى القصير، وهو الأمر الذي سيُعزّض الاقتصاد بدرجة أكبر للأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في المستقبل.

أهمية تعددية الأطراف

منع الصراعات

أُنشئت الأمم المتحدة مع عدد من المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى بعد عام 1945، وعلى وجه الدقة، كنتيجة للخراب الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية وإصرار قادة العالم على منع هذا الدمار من الحدوث مرة أخرى. وكما ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة داج همرشولد في مقولته الشهيرة عن الأمم المتحدة "أنه لم يتم إنشائها لتأخذ البشرية إلى الجنة ولكن لحماية البشرية من الجحيم". كان هذا الإصرار على تقليل التهديد الذي أحدثه الصراع واحدًا من المحفزات الأساسية التي تقف وراء التكامل الأوروبي المتقدم منذ خمسينيات القرن الماضي، وإنشاء المنتديات متعددة الأطراف كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

من السهل اليوم التقليل من شأن أثر المؤسسات متعددة الأطراف على منع الصراع العالمي خلال الخمسة وسبعين عامًا الماضية. على سبيل المثال، رغم مواجهة مجلس الأمن الكثير من النقد (والذي غالبًا ما يكون مبررًا) بسبب تخاذله عن الاضطلاع بالواجب المنوط به، فقد أدى عمله كمنتدى هام للحوار بين أكثر البلدان قوة فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الأكثر إلحاحًا على مستوى العالم - على سبيل المثال، أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، عندما وقف العالم بالفعل

على أعتاب حرب نووية. عندما ينجح مجلس الأمن في الوصول إلى إجماع على قرار ما، فإن هذا الإجماع يحمل ثقلًا أخلاقيًا يؤثر بدرجة أكبر بكثير من أي عمل يقوم به أي بلد من جانب واحد.

يتركز الاهتمام في أغلب الأحيان على أكبر إخفاقات مجلس الأمن المأساوية في منع وقوع الفظائع الجماعية في رواندا وسريبرينيتسا وسوريا، من بين الأمثلة الأكثر ألمًا. وفي حالات عديدة أخرى، على سبيل المثال في سيراليون وتيمور الشرقية، لعبت بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أدوارًا حاسمة في حل صراع أو منع انهيار اتفاقات وقف إطلاق النار الهشة. كما لعبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) دورًا حيويًا لإنقاذ عدد كبير من الأرواح ونجح في التعامل مع تبعات الصراع من خلال حماية ملايين اللاجئين على مستوى العالم وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

وفي حالة وجود تهديد بوقوع حريق نووي، كانت الجهود متعددة الأطراف مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) فعالة في تقليل التهديد والتعامل معه ومنع انتشار الأسلحة النووية. يمكن التحكم في المواد والتكنولوجيا النووية بكفاءة فقط من خلال اتفاق متعدد الأطراف، مما يعكس ضرورة اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف في مواجهة التهديدات الناشئة والمتغيرة بالدمار الشامل، سواء من خلال إجراء متعمد أو غير ذلك.

مواجهة التهديدات العامة

يلعب التعاون متعدد الأطراف أيضًا دورًا أساسيًا في مواجهة التهديدات العامة عند ثبوت عدم كفاية الإجراءات المحلية. ثمة مثال توضيحي لهذا الأمر يتمثل في الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض. في كلتا الحالتين اللتين شهدتا انتشار مرض سارس عام 2003 وحالات تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، قدمت المؤسسات الدولية مساهمات حيوية أدت في النهاية إلى احتواء تفشي الأمراض ومنع احتمالية حدوث تداعيات عالمية مدمرة. تُبَت أيضًا مدى أهمية التعاون الدولي من خلال نجاح مجهودات التطعيم ضد الجدري وشلل الأطفال.

كما برز بالفعل الدور الحاسم الذي لعبته منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى لمنع انتشار الجائحة في الاستجابة لانتشار كوفيد-19. من الضروري أن تدعم البلدان عمل منظمة الصحة العالمية وتمدها بالتمويل اللازم للقيام بعملها، ويشمل هذا تطبيق توصيات المجلس العالمي لرصد التأهب لمجابهة جائحة كورونا-19. كما يجب على البلدان أيضًا عدم تقويض جهود منظمة الصحة العالمية أو تقييد عملها سعيًا لتحقيق مصالح وطنية ضيقة. بل لا بد أن تسعى تلك البلدان لتمكين منظمة الصحة العالمية من العمل بالنيابة عن العالم بأكمله، والتصرف بناء على أفضل الحقائق العلمية والطبية المثبتة فقط.

يوضح أثر تفشي الإنفلونزا عام 1918 العواقب التي يمكن حدوثها عند غياب أو انكسار التعاون الدولي. تفاقمت أزمة انتشار الجائحة بسبب سوء التغذية والظروف غير الصحية وحركة السكان بأحجام كبيرة نتيجة للحرب العالمية الثانية - وكانت في حد ذاتها ناجمة عن الانهيار الكارثي للعلاقات الدولية - الأمر الذي ساهم فيها على الأرجح غياب المؤسسات الدولية الفاعلة. أدى عدم القدرة على احتواء الجائحة في نهاية الأمر إلى موت عدد كبير البشر في جميع أنحاء العالم خلال عام واحد سنة يفوق عدد من فقدوا حياتهم في أرض المعركة طوال فترة الحرب العالمية الأولى. يقدم ذلك مثالًا على النتائج التي لا يمكن التنبؤ بها والعواقب الوخيمة في أغلب الأحيان، التي تنجم عن الإخفاق في تحقيق التعاون، الأمر الذي ثبتت صحته مرة أخرى في التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي أثناء استجابته لجائحة كوفيد-19.

الحفاظ على استدامة الكوكب

تُعد أزمة المناخ من التهديدات الوجودية التي تواجه البشرية. أظهر تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لعام 2018 التداعيات المدمرة الناتجة عن السماح بمتوسط ارتفاع في درجة الحرارة يزيد عن أكثر من 1.5 درجة مئوية. وللحفاظ على مستوى أدنى من هذا المتوسط، سيطلب الأمر وجود تعاون متعدد الأطراف مكثف وغير مسبوق بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الطريقة الوحيدة التي يمكن بها مواجهة هذا التهديد العالمي هي التعاون الدولي، لأنه حتى البلدان ذات الانبعاثات الكربونية الأكبر لا يمكنها إيقاف الانبعاثات على مستوى العالم من خلال اتخاذ إجراءات من جانب واحد. علاوة على ذلك، رغم أن أكثر الآثار حدة تتعرض لها على الأرجح البلدان الأكثر فقرًا والتي لم تساهم من الناحية التاريخية إلا بالقليل

في قضية تغير المناخ، فإن الجميع سيشعر بآثارها. لن يتعلق الأمر بالآثار المناخية فحسب، ولكن على الأرجح سيمتد أثر تغير المناخ ليسهم أيضًا في زيادة عدم الاستقرار والصراع وتدفقات اللاجئين والهجرة خلال القرن المقبل.

كان اتفاق باريس بشأن تغير المناخ خطوة هامة للأمام على مستوى الدول الوطنية. تُعد أيضًا العمليات متعددة الأطراف المنفصلة الخاصة بالتنوع البيولوجي والمحيطات من الجوانب الضرورية للاستجابة العالمية تجاه التهديدات البيئية. يمكن أيضًا أن تشكل العمليات متعددة الأطراف عاملاً مساعدًا في تنسيق التنظيم العالمي للتطورات التكنولوجية المصممة للمساعدة في منع تغير المناخ والحد من آثاره، وتيسير تقديم تكنولوجيات جديدة على المستوى العالمي.

رغم ذلك، ومن بين أكثر التطورات الملحوظة المتعلقة بمكافحة تغير المناخ، لم يقتصر الانتشار المتزايد لتحالفات متعددة الأطراف على الدول فحسب بل اتسع ليشمل التحالف مع الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. في عالم تتشابك فيه المصالح بدرجة أكبر كل يوم، ويصاحب ذلك فشل من جانب الحكومات في الاتفاق على عمل دولي جماعي، ثمة دليل متزايد على رغبة عدد كبير من المواطنين في اتخاذ الإجراءات بأنفسهم. لا يجب أن يقتصر الأمر على ضرورة تحرك العالم بسرعة أكبر تجاه القضاء على الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2050، بل يجب أيضًا مراعاة حاجة البلدان إلى وضع خطط بغرض تقليل النفايات والوصول إلى اقتصاد يعتمد على التدوير. تشير أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المتضمنة بها إلى الطريق، ولكن ثمة حاجة لتطبيقها بجدية أكبر - كما تحتاج الحكومات الآن إلى مراجعة التزاماتها الطوعية في ضوء اتفاق باريس بصفقتها الحد الأدنى اللازم تطبيقه طبقًا لأحدث الأدلة العلمية.

تعزيز المجتمع المدني وحقوق الإنسان

بصورة أعم، انعكست زيادة تبني نظام تعددية الأطراف من الأطراف غير الحكومية في النمو المذهل من حيث الحجم وأثر تحالفات المجتمع المدني العابرة للحدود في العقود الأخيرة. ويُعد تعزيز حقوق الإنسان مثالاً على قدرة هذه التحالفات العابرة للحدود على تحقيق تأثير هام يؤدي إلى تطوير حراك لتعزيز حقوق الإنسان تضم مؤسسات شعبية من جميع أنحاء العالم. كان ظهور الإنترنت عاملاً بارزاً ساهم في إنشاء عالم أكثر ترابطاً، مما أدى إلى تسهيل تطوير وحشد شبكات عالمية من النشطاء والمواطنين المعنيين. يعكس هذا مدى أهمية الإنترنت أيضاً كأرضية مشتركة عالمية ضرورية، مما يتطلب توفير الحماية أثناء التعاون متعدد الأطراف. قدم تقرير عام 2019 الصادر عن الفريق رفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمم المتحدة توصيات هامة في هذا الصدد، كما قدم تقرير عام 2019 الخاص بالنزاهة الانتخابية في العصر الرقمي توصيات صادرة عن مؤسسة كوفي أنان.

مما لا شك فيه أن هيكل حقوق الإنسان القائم متعدد الأطراف كان له أثره الهام في تحديد القواعد والمساعدة على وضع مبادئ عامة ومحاسبة بعض الدول التي تنتهك حقوق مواطنيها بطريقة سافرة. من الجدير بالذكر أنه بعد مرور أكثر من 70 سنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زالت هذه الوثيقة لها عظيم الأثر في إلهام عدد كبير من المواطنين وحشدهم. يظل نمو حركات المجتمع المدني على مستوى العالم فرصة واعدة يعمل على تقوية التعاون العالمي في المستقبل. ويتم حالياً حشد أطفال المدارس والشباب والنساء والمجموعات الأخرى للمطالبة باتخاذ إجراءات حيال تغير المناخ. من المحتمل أن يزيد الإطار الزمني القصير المطلوب خلاله تقليل الانبعاثات العالمية من فرص مضاعفة هذا الحشد.

مستقبل تعددية الأطراف

في بعض القضايا الهامة، كتطبيق أهداف التنمية المستدامة، لن نشعر بالمفاجأة إذا ما أثبتت نماذج التعاون الدولي اللامركزية فعاليتها في حشد المواطنين والمجتمعات حول العالم للمساهمة. ثمة حاجة ملحة أيضاً إلى زيادة مشاركة المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف وتعزيز فعالية تلك المؤسسات بهدف التخفيف من التوترات الأمنية والطائفية في مناطق مثل الشرق الأوسط. رغم ذلك، ففي عدد كبير من قضايا تعددية الأطراف، يبقى الأمر كما هو دون وجود بديل يحل محل التعاون العالمي بين الدول الوطنية، وتُعد جائحة كوفيد-19 مثالاً حياً على ذلك لا يمكن تجاهله.

خلال هذه العملية، ليس من الضروري تقديم بيان تفصيلي مبالغ فيه للأشكال التي يجب أخذها نظام تعددية الأطراف. أي ترتيبات أو مؤسسات لا تعكس إلى حد ما مصالح البلدان الكبرى والصغرى على حد سواء، فمن المرجح عدم نجاحها على المدى البعيد. بالنسبة لهيكل النظام الدولي برمته، سيكون من الضروري التحلي بالمرونة وعدم افتراض أن الترتيبات التي تشكلت منذ 75 سنة عندما قاربت الحرب العلمية الثانية على الانتهاء، يجب عدم المساس بشكلها الحالي إلى الأبد. سيكون ذلك ضرورياً خاصة مع تأقلم البلدان مع فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 والذي من المحتمل أن تحمل معها تحديات عالمية جديدة قد تتطلب طرق استجابات مبتكرة متعددة الأطراف، ومن ناحية أخرى، لن تتضاءل الحاجة الملحة للاستجابة للتهديدات الحادة المتواجدة بشكل مسبق لتغير المناخ والصراع النووي.

من المحتمل أن تكون مواجهة هذه المشاكل بفعالية والوصول إلى إجماع متجدد على التعاون متعدد الأطراف عملية بطيئة وشاقة ومثبطة لمعنويات مناصري نظام تعددية الأطراف. رغم ذلك، يحمل هذا التعاون أهمية بالغة والمخاطر مرتفعة للغاية ولا تتحمل الانتظار. سيكون نظام تعددية الأطراف فعالاً في حالة واحدة فقط تتمثل قبوله من جانب المواطنين العاديين حول العالم وحكوماتهم، كما أن التعددية الفعالة هي السبيل الوحيد الذي يمنح العالم القدرة على مواجهة التحديات الهائلة التي يحملها لنا المستقبل على مدار القرن الحادي والعشرين.

نبذة عن مجلس الحكماء

يضم مجلس الحكماء قادة مستقلين يستعينون بخبراتهم الجماعية ونفوذهم من أجل تحقيق السلام والعدل وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وقد أسس المجموعة الزعيم الراحل نيلسون مانديلا في عام 2007.

يتألف أعضاء مجلس الحكماء من [بان كي مون \(نائب الرئيس\)](#)، و[الأخضر الإبراهيمي](#)، و[غرو هارلم برونتلاند](#)، و[هينا جيلاني](#)، و[ريكار دو لاغوس](#)، و[غراسا ماشيل \(نائب الرئيس\)](#)، و[ماري روبنسون \(الرئيس\)](#)، و[إرنستو زيديلو](#).

ويضم المجلس أعضاء فخريين هم [مارتي أنيساري](#)، و[إيلا بهات](#)، و[فرناندو هنريك كاردوزو](#)، و[جيمي كارتر](#)، و[ديزموند توتو](#).

ويعد السيد [كوفي أنان \(1938-2018\)](#) عضواً مؤسساً لمجلس الحكماء، وعمل رئيساً له للفترة الممتدة من عام 2013 حتى عام 2018.
